

كلمة العدد

هَمَّت زعبي*

تعتبر الناصرة إحدى المدن المهمة في فلسطين، ويعود هذا لأسباب عدة، منها الدينية والسياسية والاقتصادية. وقد اختلفت مكانة هذه المدينة وأهميتها عبر العصور بحسب الحقبة التاريخية والظروف السياسية والنظم الإدارية التي حكمتها. وتشير الأدبيات التاريخية¹ إلى أن أهمية مدينة الناصرة، في العصر الحديث، ازدادت منذ نهاية القرن الثامن عشر حين حظيت باهتمام خاص من قبل الظاهر عمر؛ وكان هذا أحد الحكام المحليين في فترة الحكم العثماني. ففي حين كانت، حتى ذلك الوقت، وعلى الرغم من مكانتها الدينية، قرية صغيرة لا يتعدى عدد سكانها بضع مئات، كان لاهتمام ظاهر العمر بالمدينة، ولتركيزه فيها على الأمن والتجارة، دور مركزي في ازدهار المدينة .

كذلك كان لمكانتها الدينية دور كبير في ازدياد المؤسسات الدينية التبشيرية. وتزامناً مع أهميتها في تلك الفترة، وبسبب الانفتاح السياسي والديني الذي ميّز فترة حكم الظاهر عمر، توافدت إليها حملات مسيحية تبشيرية وتوافد إليها الكثير من مسيحيي المشرق. اجتمعت كل هذه الأسباب لتنعكس بشكل ملحوظ على عدد سكانها، وقد بلغ عدد سكانها، في نهاية فترة الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني، ما يقارب 7,400 نسمة.²

وفي فترة الانتداب البريطاني، على الرغم من أنها عانت كغيرها من المدن الفلسطينية من تباطؤ في النمو والتطور، حافظت الناصرة على مكانتها كمدينة مهمة أيضاً في تلك الفترة، وقد اتخذها

¹ يُنظر عن تاريخ الناصرة كتاب القسيس أسعد منصور (1924). الناصرة من أقدم زمانها إلى أيامنا الحاضرة. القاهرة: مطبعة الهلال. وكذلك: عوض، خالد، يزبك، محمود، شريف، شريف (2012). الناصرة: سجل مصور: من أواخر العهد العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1856-1948. الناصرة: جمعية السباط للحفاظ على التراث.

² Forman G. (2006). Military Rule, Political Manipulation, and the Jewish Settlement: Israel Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s. Journal of Israeli History, 25(2), 335-359

البريطانيون مركزاً إدارياً، وجعلوها مركزاً لقضاء الناصرة. وقد بلغ عدد سكانها في نهاية الانتداب البريطاني ما يقارب 15,500 نسمة³.

اكتسبت الناصرة مكانة سياسية خاصة في أعقاب النكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني، جراء المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني. ففي حين جرى تفريغ معظم المدن الفلسطينية من سكانها الأصليين، ومحو أو إلغاء معالمها الفلسطينية، كانت الناصرة المدينة العربية الوحيدة التي لم يهجر أهلها، ويعود هذا بالأساس إلى أوامر مشددة من بن غوريون ابتغت تجنب غضب الفاتيكان والعالم المسيحي⁴.

على الرغم من عدم إخلاء الناصرة من سكانها، فإن تركيبها السكانية اختلفت اختلافاً كبيراً في ما بعد النكبة؛ إذ تشير الأدبيات القليلة التي درست الناصرة في تلك الفترة إلى أن 20% من سكانها تركوها عشية وخلال النكبة، وأن ضعف عدد سكانها لجأ إليها من القرى المجاورة، جراء العدوان الصهيوني. ففي حين كان عدد سكانها في أيلول عام 1948 يقارب 15,000، لجأ إليها ما يقارب 20,000 مهجرة ما لبث أن عاد جزء منهم إلى قراهم بعد أن سمحت مؤسسات دولة إسرائيل بذلك. ووصل عدد اللاجئين فيها في كانون الأول عام 1949 إلى 5,200 وشكلوا ربعاً من سكانها⁵.

كونها المدينة العربية الوحيدة التي بقيت دون طرد سكانها، ودون هدم معالمها، أكسبها مكانة خاصة لدى الفلسطينيين من ناحية، وجعلها مركز اهتمام ورقابة خاصة لدولة إسرائيل ومؤسساتها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن سياسات المراقبة والملاحقة ومنع التنظم السياسي وتقييد الحركة والتنقل بحسب أنظمة وقوانين الحكم العسكري، طالت جميع الفلسطينيين ممن تبقوا في بلادهم. إلا أن

³ المصدر السابق، ص. 337.

⁴ عبد الجواد، صالح (2006). "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام المصادر الشفوية". في: مصطفى كبة (محرر)، نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة (صفحات: 55-25). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

⁵ Dallasheh, L. (2012). Nazarenes in the Turbulent Tide of Citizenships: Nazareth from 1940 to 1966. Thesis (Ph.D). New York University.

الدولة كانت قلقة بشكل خاص من النشاط السياسي المعارض لسياساتها في الناصرة، تحسباً من انتشار معارضة سياسات الدولة إلى سائر التجمعات الفلسطينية، وبخاصة نشاط الحزب الشيوعي؛ وقد كان هو التنظيم السياسي الوحيد الذي سُمح له بالنشاط في المجمعات الفلسطينية في تلك الفترة .

تشكل انتخابات السلطات المحلية إحدى آليات محاولات ضبط وتطويع الفلسطينيين في الداخل بشكل عام. وكانت انتخابات السلطة المحلية الأولى في الناصرة، بعد احتلال البلاد، أحد الأمثلة الصارخة لهذه المحاولات. فقد عارضت وعطلت دولة إسرائيل، من خلال حجج أمنية، إجراء انتخابات للسلطة المحلية في الناصرة لعدة سنوات، إلى أن عقدت أخيراً عام 1954. وقد حصل الحزب الشيوعي، في هذه الانتخابات، على أعلى نسبة من الأصوات (38.4%)، ومع هذا لم ينجح في الحصول على رئاسة البلدية. وتشير الأدبيات التي تناولت هذه الانتخابات بشكل عيني إلى أن دولة إسرائيل، ومؤسساتها المختلفة، قامت بجهد كبير لمنع الحزب الشيوعي من الحصول على رئاسة البلدية⁶.

لم تتوقف تدخلات الدولة ومؤسساتها عند هذه الانتخابات فقط، وقد دأبت دولة إسرائيل ومؤسساتها، خلال فترة الحكم العسكري الذي استمر رسمياً حتى كانون الثاني عام 1966، على دعم قوائم عائلية، وحاولت جاهدةً منع التنظيم السياسي للجماهير الفلسطينية. وعليه لم يكن من قبيل المصادفة أن تُعتبر انتخابات عام 1975 في الناصرة حدثاً سياسياً مفصلياً في تاريخ الناصرة والجماهير العربية عموماً؛ فقد فاز الحزب الشيوعي، بقيادة الجبهة، برئاسة البلدية في الناصرة واستمر في رئاسة البلدية حتى الانتخابات الأخيرة -محور هذا العدد .

من هنا، وللأسباب المذكورة أعلاه وغيرها، شغلت انتخابات بلدية الناصرة، في جولتيها (2013-2014) حيّزاً واسعاً من الرأي العام الفلسطيني في الداخل، واهتمت بها شخصيات عربية وفلسطينية. وكان من وراء هذا الانشغال العديد من القضايا، وعلى رأسها خسارة الجبهة رئاسة البلدية، بعد ما يقارب

الأربعين عامًا، وفشل الأحزاب الأخرى بطرح بديل حقيقي مقابل قائمة "ناصرتي" برئاسة علي السلام الذي انشق عن الجبهة بعد أن كان نائبًا لرئيس البلدية أكثر من 15 سنة، وفوزه بهذه الانتخابات. يضاف إلى هذا العديد من القضايا التي رافقت الانتخابات، من ضمنها قوة الاعتبارات العائلية والطائفية في العملية الانتخابية، ومكانة النساء في الحيز العام وفي السياسة، وكذلك علاقة الأحزاب بالمباني الاجتماعية ودورها في تعزيزها أو محاربتها .

رغمًا لا تختلف انتخابات الناصرة الأخيرة عن سابقتها، ويجوز اعتبار أنها لا تختلف أيضًا عن الانتخابات في السلطات المحلية والبلديات العربية الأخرى، ولكن الاهتمام والمساحة التي شغلها في الخطاب العام الفلسطيني، للأسباب التي ذكرت سابقًا، كانا محفزًا لنا في "مدى الكرمل" على فتح باب الحوار والجدل حول إسقاطات نتائج هذه الانتخابات الاجتماعية والسياسية على الناصرة وعلى المجتمع الفلسطيني عمومًا .

لأن هذه الانتخابات عينيًا شغلت شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني؛ ناشطين وناشطات حزبين، وغير حزبين، أكاديميين وناشطين في المجتمع المدني، وعلمًا أنها شغلت الإعلام المكتوب والمسموع وامتلأت بشأنها صفحات التواصل الاجتماعي بتغريدات وتعقيبات، قررنا في "مدى الكرمل" أن نعتمد أسلوبًا مختلفًا في هذا العدد من مجلة "جدل". وبغية استقطاب أكبر عدد ممكن من المقالات ومن المهتمين والمهتمات، أرسلنا دعوة لتقديم مقالات عُمّمت على وسائل الاتصال الاجتماعي والبريد الإلكتروني. وفعلاً تلقينا عددًا كبيرًا من المساهمات لمهتمين/ات في موضوع هذا العدد .

جرى تحرير المقالات من منطلق أنها مقالات رأي، وارتأينا عدم التدخل في مضمون المقالات، إلاّ ابتغاء توضيح الادعاءات فيها وإسنادها. أما المقالات التي حملت طابعًا حزبيًا واضحًا، والتي شملت تهجمات على شخصيات أو أحزاب عينية، أو حملت ادعاءات غير موضوعية وغير مسنودة، فقد قمنا

⁶ للاستفاضة حول الموضوع، ترحى مراجعة مقالة (2006) Forman - مصدر دُكر سابقًا.

بالتوجه إلى كاتبها مع ملاحظات عينية للتعديل، وفي بعض منها لم نفلح في الحصول على نسخة معدّلة، ولم تُدرج هذه المقالات في هذا العدد .

انشغلت جميع مقالات هذا العدد في دور الأحزاب في انتخابات السلطات المحلية عمومًا، وقرّنت معظمها ما بين دور الأحزاب القائم من ناحية، وذاك المنشود من ناحية أخرى، مركّزةً في تحليلها على انعكاس هذا الدور على المكانة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. كذلك تعاطت معظمها مع تحليل دور الأحزاب في مجابهة الآفات الاجتماعية التي برزت في الانتخابات المحلية عمومًا، وفي الناصرة على وجه الخصوص. فيحاجج حسن أمارة، مثلاً، أن الاعتبارات الفئوية نجحت في أن تكون لها الكلمة الأولى في تحديد المرشحين للرئاسة وقوائم المرشحين للعضوية والائتلافات والتحالفات، قبل المعركة الانتخابية وبعدها، واستطاعت هذه القوى أن تفرض هيمنتها وأجندتها كذلك على الأحزاب والحركات، وأصبحت الاعتبارات الشخصية والفئوية سيدة الموقف، ولنا في انتخابات الناصرة المثال الأكبر. ويدّعي أمارة أن نتائج الانتخابات في الناصرة توحى بوهن الأحزاب في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها مجتمعنا، ويعتقد أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب بالضرورة تسييسًا للانتخابات المحلية بحيث تغدو السلطات المحلية أداةً فعلية وجزءًا فعليًا وفعّالًا من إستراتيجية وطنية شاملة تُبنى لتواجه الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يخوضها مجتمعنا .

على الرغم من أن الأسير أمير مخول يعتقد أن مقولة "الناصره عاصمة الجماهير العربية" هو مصطلح مجازي معنوي لم يعد دقيقًا اليوم، ويختلف مع أمارة بشأن قدرة السلطات المحلية في التأثير أو رفع سقف التطلعات الكفاحية للفلسطينيين في الداخل، فإنه يشير أن انتخابات بلدية الناصرة هي جزء غير منفصل من الحالة العامة، تؤثر فيها وتتأثر منها، ويمكن من خلال قراءتها استشفاف تغيّرات سياسية واجتماعية على الصعيد العام. ويضيف أن هناك حالتين مفصليّتين تتعلقان بانتخابات الناصرة؛ أولاهما كانت عام 1975، والثانية انتخابات 2013-2014 وتحمل الأخيرة ملامح ضمور الأولى. ويعتقد مخول أن التشكّلات المحليّة الجديدة التي ميّزت هذه الانتخابات قد حققت إنجازات

غير مسبوقه، واحتلت موقع الصدارة. وعلى رغم التحولات، وعلى الرغم من أن الأحزاب ما زالت هي شكل التنظيم الأقوى والأثبت، فإنّ الأمور ليست ثابتة، ويشير إلى أنه إن لم يجرِ استحداث نماذج جديدة للتنظيم المجتمعي، فهناك خطورة في إضعاف الأحزاب أكثر من الانتخابات البلدية، الأمر الذي قد يعيد إنتاج القوة للبنى المحلّوية، بما فيها الحمولة والطائفة.

يتفق عواودة في مقالته بشأن أن الانتخابات في الناصرة هي جزء من مشهد سياسي عام يشير إلى نكسة الأحزاب العربية عمومًا، لا في حالة الناصرة فحسب. ويتوقف في مقالته حول أسباب "نكسة" الأحزاب -على حدّ تعبيره-، ويدعي أن نكسة الأحزاب تعود إلى ابتعاد الأحزاب عن الجماهير، وإلى عدم نجاحها في أن تتحدّى على نحوٍ ناجحٍ الخطاب الطائفي والعائلي الذي يبرز في الانتخابات، وإلى عدم قدرتها على التجديد في الأداء والتوجهات والمرشحين في الانتخابات. ويضيف أن نتائج الانتخابات الأخيرة في الناصرة تدلّل بمجملها على ازدياد التحديات أمام الأحزاب العربية في ظلّ تغيّرات اجتماعية تطول مجمل المجتمع الفلسطيني، منها تراجع قيمة العمل السياسي والعمل الجماعي والنضال من أجل التغيير، وتغلغل أفكار المجتمع الاستهلاكي. ويدعو الأحزاب إلى إعادة بناء نفسها، وإنعاش قواها وتجديد أدواتها، والمحافظة على مسافة قريبة من الميدان. ويحدّر من أنه بدون الجاهزية لإعادة بناء شاملة جدية تأخذ بعين الاعتبار ما حدث في هذه الانتخابات، قد نكون على أعتاب مرحلة "المخاطر الجدد".

لا يختلف حليحل مع ما جاء في مقالات سابقه حول تراجع أداء الأحزاب الفعلي بين الناس من بوصلة ومرجعية، من مركز لصنع القرار وقيادته، إلى خيارات مطروحة من ضمن خيارات أخرى كثيرة. ويركّز في مقالته على الجوانب الاجتماعية الحيّزية التي ساهمت في تراجع أداء الأحزاب، ويدّعي أن قصرَ نظرٍ جسيمًا ميّز أحزابنا والحركات السياسيّة حول خطابها إلى كليشيهات غير مُجدية. ويدّعي أن المركز السياسيّ أخفق في مجاراة التغيّرات والتأقلم معها؛ وهو ما أدّى إلى نموّ الأطراف التي بدأت تطالب بحصّتها من الشرعية الجماهيرية، مستغلةً بذلك السُدّة التي توفرها الشبكات

الاجتماعية والنيوميديا. ويضيف أن تعاضم دعم حركات سياسية وأحزاب لطح محلي مناطقي، بالاضافة إلى اتباع بعضهم أسباب التخويف، كما بروز وحش الطائفية، كلها مؤشرات إلى انهيار متزايد في البنى المجتمعية والسياسية التقليدية. وبعكس سابقه الذين دعوا الأحزاب إلى إعادة النظر في أساليب خوضهم للانتخابات، يدعو حليحل الأحزاب إلى إعادة النظر، أصلاً، في جدوى الانخراط في الانتخابات البلدية والمحلية، وجدوى التسويات التي يُضطرّ كلّ حزب إلى تقديمها جرّاء ذلك.

وفي قراءة اجتماعية لانتخابات الناصرة، يكتب الناشط فراس نعامنة حول تغلب الخطاب السياسي الحزبي على الخطاب الاجتماعي. ويعتقد أنه على الرغم من زيادة عدد المرشحات النساء في القوائم المختلفة، وعلى الرغم من وجود امرأة مرشحة لرئاسة البلدية، شددت في حملتها الانتخابية على قضايا النساء، واستقطبت عدداً كبيراً من النساء من حولها، لم يترجم كل هذا في الصناديق. ومن خلال تحليله لبعض الظواهر التي برزت في هذه الانتخابات، يصل نعامنه إلى نتيجة مفادها أن جميع الأحزاب فشلت في فرض أجندة اجتماعية قوية في حملاتها الانتخابية عموماً، وفي الدفاع عن القضايا المتعلقة بالنساء على وجه الخصوص. وقد تعاضم -بنظره- تفوق الخطاب الانتخابي السياسي على الاجتماعي. ويضيف أن تغليب السياسي على الاجتماعي في العمل السياسي الحزبي يساهم في التدهور الاجتماعي الذي نشهده في مجتمعنا، ويدعو الأحزاب إلى الشروع في التغيير الاجتماعي الحقيقي بما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة .

أما الزميلة نسرين مزاوي، وعلى الرغم من تطرقها هي كذلك إلى تراجع أداء الأحزاب، فإن جل تركيزها في المقالة كان حول خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجهة) لرئاسة البلدية. فمن خلال قراءة الظروف المحلية للناصر، والواقع الاجتماعي والسياسي العربي الذي يعيش الفلسطينيون في الداخل من خلاله هويّتهم المبتورة، إضافة إلى الحالة السياسية الاقتصادية الإسرائيلية والعالمية، تحاول قراءة إسقاطات وتأثير جميع هذه الظروف على نتيجة الانتخابات الأخيرة. بداية، تقوم الزميلة مزاوي، وبشكل مقتضب، بمراجعة تاريخية لأربع مراحل في انتخابات السلطات المحلية في الناصرة،

منذ الفترة العثمانية حتى يومنا هذا، متوقفة عند مميزات كل مرحلة وتأثير الظروف السياسية والاجتماعية على انتخابات السلطة المحلية وإدارتها. وتدعي أن خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجبهة)، الذي ترأس المجلس البلدي لفترة تقارب الأربعين عامًا، ليست وليدة المعركة الانتخابية بذاتها، بل نتاج إخفاق سياسي أيديولوجي تنامي خلال السنوات العشر الأخيرة في صفوفه، وكانت نتائجه الأخيرة خسارة الجبهة رئاسة البلدية. وتضيف أن تجاهل وتغاضي الجبهة عن سمات المراحل النيوليبرالية التي نعيشها منذ منتصف التسعينيات، وعدم معارضة الجبهة لهذه السياسات، كانت أولى خطوات الانزلاق السياسي للجبهة والحزب الشيوعي، وتدعي أن سياسة الاقتصاد النيوليبرالية نجحت في ما عجزت عنه سياسة الاستعمار القومية على مدار عقود وسنوات .

نحن في "مدى الكرمل" نعي أن العدد يصب الكثير من النقد على الأحزاب، مما يدل على أهميتها ودورها المركزي في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. ونعتبر فتح النقاش والجدل حول دور الأحزاب في المجتمع الفلسطيني عمومًا، ودورها في انتخابات السلطات المحلية، على وجه الخصوص، نعتبر ذلك مهمًا جدًا. وبهذا، وعلماً أن مجلة "جدل" مجلة إلكترونية وتهدف إلى فتح مساحات جدل في مواضيع تهم الفلسطينيين في الداخل، فإننا نتوجه من هنا إلى الأحزاب والحركات السياسية المختلفة المهتمين بالتعامل والرد على النقد الموجه تجاهها، ونعد بأن نقوم بنشر الردود بحسب شروط النشر في موقعنا.

* همّت زعبي طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بن غوريون- بئر السبع.